لان السيد لا يستحق خدمته فيها وانما يستحقها في السنة الاولى
ويترتب عليه ما ذكره اذا مات ترثه ورثته ولا يرثه سيده قوله
خراج سنة سواء كان المستخدم له السيد او غيره مثله ما
خدم نظيره اي اجرة خدمة زمن خدم العبد نظيره من
السنة الثانية اي يساويه الخراج منها مع المستقبلة او مخالفة
فان مات السيد نظر اي حاله فهل الموت سنة هل كان صحيحا
او مريضا اجره على ما تقدم ثم اذا هذا كله اذا مات السيد بعد
سنة فاكثر فلو مات قبل مضي سنة فقال ابن القاسم لا عتق
لانه علقه على شيء لم يحصل قال البساتي قوله ولا يضره ما
احدثه سيده من الدين ابن رشد الا انه يحاص الغرماء بقيمة
خدمته وبطل التدبير بسبب تعمد الرقيق المدبر الى
القتل للسيد الذي دبره لانه يتهم على استعجاله العتق قبل
اوانه فعوقب بحرمانه وعليه اي المدبر لا على عاقلته لانه رقيق
حال الجناية ان اخطأ المدبر في قتل سيده الذي دبره ومبتدأ خبره
الدية لسيده فيغرمها لورثته بخلاف حكم قتل ام الولد سيدها
فيها اي العمد والخطأ فلا يبطل عتقها بالعمد لانها ادخل في الحرية
من المدبر ولا دية عليها في الخطأ عند ابن القاسم فيلغز بذلك
بان يقال عمد فيه القصاص لا شيء في خطأه كما قال وقتلا
بضم فكسر اي المدبر وام الولد في قتل العمد لسيدهما شيء ابن *
عرفة ان قتل المدبر سيده عمدا قتل به فان اسقطها ستحياه
الورثة بطل تدبيره وكان رقا لهم وان قتله خطأ عتق في ماله
اي السيد ولم يسعى في دية الحر توخذ منه وليس على العاقلة
منها شيء لانه انما قتل وهو مملوك واما قتل ام الولد سيدها
عمدا فلا يبطل عتقها من راس المال وتقتل فيه الا ان يعفوا
عنها ولا تتبع بعقل في الخطأ عند ابن القاسم وقال ابن عبد
الحكم عليها الدية فاله العمد وعلى قول ابن القاسم يلغز فيقال

لنا عمد يقتص منه وخطاؤه لا دية فيه وقال الخرشي بيان ان
المدبر اذا قتل سيده عمدا عمدا او انا لا في باعثة فان تدبيره يبطل
ان استحياه الورثة اما لو قتل سيده خطأ فان تدبيره لا يبطل *
ويعتق في مال سيده الذي تركه ولا يعتق في الدية وهب دين
عليه ليس على العاقلة منها شيء لانه انما ضمن ذلك وهو مملوك
وهو اي المدبر حال كونه بعد حصول الموت لسيده الذي دبره
وتبره وقبل التطهر في حال تركة السيد لغرمائه ومحاصون كرقيق
في الخدمة والعبد والشهادة والارث ولا يشترط عليه حد الشرب
والقذف وتزد شهادته وللا يرث ولا يورث ولا يقتل المرتكب به
اي فيرد ذلك من احكام القن وقول الماتن لرفيقه انت حر بعد
موتي وموت فلان تدبير لازم لا يمكن من رجوعه عنه ويسمى
رقيقا للاقصى من موت سيد او فلان فان مات فلان اولا عتق
عتقه على موت سيده وحمل الثلث لقيمته وان مات سيده اولا
وان لم يحمله الثلث كان كالمعتق لاجل فتستخدمه لورثة سيده
الى ان يموت فلان وان لم يحمله الثلث وحمل بعضه توقف عتق
البعض الذي حمله الثلث على موت فلان ايضا وخير الورثة في عتق
باقيه وعدمه قال في المدونة وكانه قال له ان مات فلان فانت حر
بعد موتي وان مت انا وانت حر بعد موت فلان زاد ابن يونس
ولا رجوع له فيها فاده سند ابن هاشم انظر كيف عينوا هنا
انه تدبير لازم مع قولهم في نظيرتها بل لهم اجرى منها الماتن
حيث بنى التدبير او يعلقه وهب قوله او بعد موتي ولم يرده *
ولم يعلقه ام وقد يجاب بانه لما علق عتقه هنا على موت *
الاجنبي لم يجعل عليه الوصية اذ الوصية لا تتعلق عليه ولم يجعل
ايضا من باب العتق لاجل لانه علقه على موته وهو لا يعلق عليه
والله اعلم ام بدلي والرقيق الذي قاله مالك في حال الصحة